



كلمة السيدة آمنة بوعياش، رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان

دور المؤسسات الأمنية في الوقاية من التعذيب:

تجارب وتحديات في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط

16-18 نونبر 2023

صباح الخير للجميع

السيد وزير العدل؛

السيد مدير الشرطة القضائية بالمديرية العامة للأمن الوطني؛

السيد الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، رئيس النيابة العامة؛

السيدة ممثلة الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛

السيدة رئيسة اللجنة الفرعية للوقاية من التعذيب؛

اسمحوا لي أولاً أن أرحب بكم في هذا المؤتمر الإقليمي حول دور المؤسسات الأمنية في الوقاية من التعذيب، باعتباره، انطلاقة للقائات، نتمنى بالمجلس الوطني أن تكون دورية ليسمح بخوض نقاش غني ومتعدد الأبعاد خاصة وأن هذه الانطلاقة، بالمعهد الملكي للشرطة بالقنيطرة، قد تعزز الالتزام المشترك بالمناهضة والوقاية من التعذيب والمعاملات القاسية واللاإنسانية.

وبمشاركة فاعلة من الجهات المعنية بالوقاية من التعذيب، حكومية ومنظمات ومؤسسات وطنية ودولية.

لا شك أن موضوع الوقاية من التعذيب يشكل أحد أهم القضايا التي تشغل الفاعلين والمهتمين والمتابعين للشأن الحقوقي سواء على الصعيد الدولي أو الوطني، ودائماً ما أثارت التحديات التي يطرحها، نقاشات واسعة بحثاً عن صيغ تحسين ظروف الحرمان من الحرية وحماية كرامة الإنسان والانتقال من مرحلة مناهضة

التعذيب المنصوص عليها في مقتضيات الاتفاقية ذات الصلة إلى مرحلة فعلية الوقاية من التعذيب.

لقد ترسخت لدينا بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بحكم استرشادنا الدائم بالمواثيق الدولية والمرجعيات الدستورية ذات الصلة بالموضوع، قناعة بالحاجة إلى تعزيز الحس الاستباقي الحقوقي والانفتاح على مجمل الفاعلين لتقوية الفهم المشترك والمسؤول للمعايير ذات الصلة والنهوض بالممارسات الفضلى بما يفتح آفاقاً جديدة للحكامة الجيدة، بما فيها الأمانة.

وبادرنا في مستهل ولايتنا سنة 2019 بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بإطلاق دينامية مبنية على الوقاية والحماية والنهوض، وحرصنا على جعلها قادرة على التكيف مع التحديات الناشئة، لوعينا التام بكون أي دينامية، مهما بدت فعالة في ظاهرها، لا يمكنها أن تنأى عن التجويد والتحصين ضد كل ما قد يهدد فعليتها.

وشكل إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الحضور الكريم، لبنة أساسية في جهود تعزيز ضمانات احترام حقوق الإنسان وتفعيل خارطة الطريق الحقوقية التي أرساها دستور 2011، وجاء تأسيسها وفق رؤية، نتاج نقاشات متعددة، أردنا من خلالها إرساء أسس متينة لآلية فعالة واستباقية تتميز بتركيزها على الحلول الملموسة وعلى النجاعة والتعاون.

وأولينا بذلك، اهتماماً خاصاً لمسلسل إحداث منظومة تجمع بين الرصد والتوثيق والتحري والاستجابة السريعة ونشر ثقافة حقوق الإنسان وحرصنا على التفاعل مع آليات المنظومة الدولية، بما فيها اللجنة الفرعية للوقاية من التعذيب.

وتأسيسا على التراكمات التي سجلناها، عملنا على التركيز على مبادرات تضمن التكامل بين الوقاية من الانتهاكات وتعزيز السلوك المسؤول، سواء تعلق الأمر بالمواطنين أو السلطات، إلى جانب تعزيز الخبرة والتعاون مع جميع أصحاب المصلحة.

إن اتفاقية الشراكة والتعاون المؤسسي التي وقعها المجلس مع المديرية العامة للأمن الوطني، باعتبارها خيارا طوعيا وممارسة مضيئة لتعاون المؤسسات الوطنية، تبرز تجربة فضلى من صميم الفعل الوطني الحقوقي، إنها إحدى آليات الانخراط الطوعي والجماعي لترسيخ قواعد الحكامة الأمنية كمرتكز لتعزيز فعالية الحقوق.

فاتفاقية الشراكة والتعاون المؤسسي مع المديرية العامة للأمن الوطني، على سبيل المثال لا الحصر، تركز على تطوير العمل المشترك مع مصالح الأمن الوطني بغرض النهوض بثقافة الحقوق في مناهج التدريب والتكوين وجعلها مرجعا ودليلا مؤطرا لمهام موظفي وموظفات الأمن الوطني المكلفين بإنفاذ القوانين، وتدعم الجهود التي تبذلها المؤسسة الأمنية لتحسين الحكامة الأمنية ولتعزيز الممارسات المهنية والتدخلات الميدانية استنادا على المعايير الوطنية والدولية في المجال.

وقدمت الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب توصيات تم تطوير الممارسات الفضلى وحفظ كرامة الأشخاص في أماكن الحرمان من الحرية وحمايتهم ومواصلة تعزيز قدرات العاملين بها، وتحسين قواعد التتبع والتدبير وتطوير جهود الرصد بالغرف الأمنية، وبناء على قناعتنا بكون الوقاية عملا تكامليا يروم تكريس ثقافة الحكامة الجيدة وتنزيل التوصيات المقدمة من أجل تجاوز الأسباب الجذرية التي قد تؤدي للتعذيب وسوء المعاملة.

حصيلة عمل الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب جد إيجابية ومشجعة حيث سجلت نسبة تتراوح ما بين 80 و90 بالمئة، من حيث التفاعل مع توصياتها، سواء، من طرف إدارة السجون أو مديرية الأمن الوطني أو الدرك الملكي. وتشكل هذه النتائج حافزا من أجل المضي قدما في القضاء على كل ما من شأنه أن يمس كرامة الإنسان في بلادنا، ونعمل ضمن مقاربة صفر تسامح مع التعذيب أو المعاملة القاسية والمهينة والحاطة بكرامة أي فرد، كهدف أسمى.

الحديث عن الوقاية من التعذيب، السيدات والسادة، يعني كذلك الحديث عن الإكراهات التي تطرحها والقضايا التي تثيرها، فالعمل الوقائي هو، قبل كل شيء، عمل يقوم على الملاحظة ويسعى إلى تحويل خلاصاتها إلى معرفة قيمة وتدابير ملموسة، ونسعى، أن يستشرف التوجهات المستقبلية والتحديات المحتملة ويصوغ الفرضيات وابتكر تدابير مستجدة لإيجاد الحلول الملائمة.

نسعى جميعا إلى ترسيخ الأفق الدستوري للحكومة الأمنية بما يتضمنه من تعزيز للالتزام الأخلاقي والمسؤولية القانونية ومن عمل منتظم من أجل الوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان خاصة وأن المؤسسات الأمنية تشتغل في منطقة تلامس بين الدولة والمواطن، وهو ما يفرض العمل بشكل يراعي متطلبات توطيد دولة الحق والقانون ويعزز منظومة الوقاية وفقا لقواعد ومساطر واضحة، تقاس بها ادعاءات التعذيب والمعاملة اللاإنسانية والمهينة، وتترتب عليها التزامات تسائلنا كما تسائل مختلف المتدخلين.

ونحن نمر بفترة تحول تفرض علينا تعميق التفكير ليس فقط حول سبل تعزيز الوقاية ولكن أيضا حول إضفاء منطوق استشرافي وطابع استباقي، كعنصر

سيمكننا من التحول لوضع التأهب الدائم واتخاذ مبادرات وإجراءات من شأنها تعزيز قدرتنا على التعامل مع المستجدات والحالات الطارئة. يفرض ذلك، وضع هياكل تشاركية وفضاءات للنقاش من شأنها تحسين أداء آليات الوقاية على المستوى الوطني وتجويد قدرتها على الاستجابة الفعلية والفعالة.

يتسم التعاون بيننا بقدرتنا على الانكباب على الإشكاليات التي يتعين علينا مواجهتها، والتي تكتسي في معظمها طابعاً مركباً. إن مهمتنا كمؤسسات وطنية لحقوق الإنسان الوقاية من الانتهاكات وحماية الضحايا والمؤسسات الأمنية، مهمتها مناهضة الجريمة لحماية المواطن، إننا، إذن نلتقي كمؤسسات في مجال الحماية، لأي فرد وكيفما كانت الظروف والملابسات، حمايته من التعذيب والمعاملة القاسية والخطاة بالكرامة.

فلقائنا، هي تلك الفرصة النادرة التي سنستغلها اليوم، لتدارس سبل تعزيز عمليات التشاور والتواصل بيننا وضمان استدامتها من أجل الاستفادة من كل الممارسات الفضلى وتكريس ثقافة الحكامة الجيدة التي تستلهم فرص التنسيق والالتقائية والتكامل وتضمن المساءلة.

إني لعلى يقين، أن قناعتنا بقدرتنا على النهوض بفعلية الحقوق والانكباب على قضايا التعذيب وسوء المعاملة، ودراستها ضمن مقاربة من شأنها توفير شروط الحماية الكافية وتعزيز الوقاية بأماكن الحرمان من الحرية ممكنة، لأننا قررنا الانكباب على إشكالياتنا لحماية الأفراد والجماعات في أماكن الحرمان من الحرية، ومن أي مس بكرامتهم ومن تأصيل الممارسات الفضلى وتعزز فعلية حقوق الإنسان.

شكراً لكم.